العرب وحدهم قادرون على إنقاذ العراق وإنقاذ أميركا من فيتنام جديدة

باتريك سيل *

■ في خطاب شديد اللهجة ألقاه الرئيس بوش أعلن أن بلاده سوف تبقى في موقع الهجوم» في العراق، «فما دام الإرهابيون وحلفاؤهم يتآمرون لإيذاء أميركا، فنحن في حرب». ولكن هناك وراء هذه اللهجة القوية قلقاً متزايداً، فقد بدأت أميركا تدرك بأن مهمة نشر الأمن والسلام وإعادة إعمار العراق تفوق امكاناتها. وفي ما تواجهه القوات الأميركية من هجمات شبه يومية وعداء من قبل السكان، بلغ الوضع في العراق حالة توشك بأن تشبه ما كانت عليه القوات الأميركية في فيتنام. وتدل آخر استطلاعات الرأي في أميركا على أن تأييد الاحتلال بدأ يضمحل، وأن أصوات التهليل بالانتصار بعد سقوط صدام بدأت تخفت، وأن السؤال الذي يطرح الآن في واشنطن: هل لدى أميركا استراتيجية للخروج من هذا المأزق؟

ومع ضرورة انتشار قواتها وضرورة تبديلها وتجديدها، أخذت أميركا تطلب مشاركة عسكرية من قبل سبعين دولة، وقد تجاوبت عشر دول فقط مع هذا الطلب. غير أن القوات البسيطة التي عرضتها بولندا، بل حتى الأعداد الكبيرة التي يمكن أن تعرضها الهند لن تغير كثيرا من صعوبة الوضع. فكما قال السناتور الديموقراطي كارل لفين بعد زيارة استطلاعية للعراق: «لا بد من الابقاء على المستوى الحالي للقوات الأميركية سنين طويلة»...

ومن حقنا أن نتساءل: لماذا يلجأون إلى بولندا وليس مصر؟ ولماذا الهند وليس المغرب؟ ألم يحن الوقت لـ«حل عربي» لأزمة عربية؟ أليس من واجب العرب أن ينهضوا ويتحملوا مسؤولياتهم في عقر دارهم؟ خلال الأشهر القليلة الماضية تقلبت المشاعر العربية كثيرا أمام تطور المأساة. ففي البداية، عندما كانت تتواصل المناقشات في مجلس الأمن، وحين كانت فرنسا وألمانيا وروسيا تعبر عن معارضتها للسياسة الأميركية، علق العديد من العرب آمالا على إمكانية تفادي الحرب وإيجاد حل دبلوماسي. ثم جاءت الصدمة الكبرى حين بدأ الهجوم الأميركي البريطاني في آذار (مارس) الماضي وتم القضاء على حكم صدام حسين مع احتلال العراق. وكانت الصدمة أقوى على الصعيد الشعبي بسبب تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع قوات الاحتلال وعجز الدول الأخرى الواضح، بالإضافة إلى سقوط بغداد الذي أثار الدهشة بسرعته. فقد شعر العديد من العرب وكأن سنوات مقاومة الاستعمار الطويلة في فترة ما بين الحربين العالمتين، وتجربة الاستقلال بعد الحرب، أصبحت فجأة دونما أثر يذكر وكأنها قد تم محوها من كتب التاريخ. فللمرة الثانية، تتعرض «بلاد ما بين النهرين» للاجتياح من قبل جيوش غربية وتخضع للحكم العسكري الأجنبي كما حصل عام ١٩٢٠.

أما اليوم، فإن الهجمات على طريقة «اضرب واهرب» ضد قوات التحالف أعادت شيئا من الكرامة الوطنية ورد الاعتبار الذاتي العربي بعد الإهانات المؤلمة في الشهور الماضية. ولكن، أمام هيجان الشارع العربي، بدا الزعماء العرب كمتفرجين ببلادة على الكارثة العربية دون أن يفكروا فعلا بأنه حان الوقت كي يقوموا بدور فعال.

هل من دور لجامعة الدول العربية؟

أصبح مألوفا أن نرى و بخاصة في دول الخليج هذه الأيام، نزعة للهزء من الجامعة العربية ولوصفها بالمؤسسة العاجزة. فهي مكبلة بالخلافات بين أعضائها، وتصدر بيانات وقرارات قلما تدخل حيز التنفيذ. هذه الجامعة التي يعود تأسيسها لعام ١٩٤٥ هي التعبير السياسي الوحيد عن واقع كون العرب أسرة واحدة، تجمعها أواصر، حتى في الظروف الحالية الصعبة، أكثر مما تفرقها الخلافات. وكمراقب ودارس لشؤون المنطقة منذ زمن طويل، أعتقد أن الجامعة في عهد أمينها العام عمرو موسى الذي يتمتع بمواهب استثنائية وتجربة غنية، تستطيع أن تلعب دورا رئيسا في الأزمة الحالية. وإني لأذكر كيف قام عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ بتهديد الكويت، وكيف استنجد الكويتيون بالقوات البريطانية لحمايتهم، ثم ما لبثت بريطانيا بعد ذلك بقليل أن عهدت بهذه المهمة إلى الجامعة العربية وحلت المشكلة على هذه الصورة.

أما في العراق اليوم، فإن المشكلة الأساس هي الأمن. وإلى أن يتم توطيد الأمن، لا يمكن أن يتم أي إصلاح أو إعادة بناء سياسي أو اقتصادي. ولكن الأمن ما زال مفقودا والوضع يزداد سوءا كل يوم. وينسب بول بريمر، الحاكم الأميركي للبلاد أعمال العنف و«الإرهاب» إلى عناصر مرتبطة بإيران أو بالقاعدة أو بدول أخرى في المنطقة. وهنالك بعض المسؤولين الأميركيين الذين يعتقدون بأن صدام حسين هو الذي يقف وراء المقاومة المتصاعدة، وأن الأمن لن يلبث أن يعود بمجرد القبض عليه أو قتله. لكن هذا تحليل خاطئ لأن عهد صدام قد مضى وليس هنالك أي احتمال لعودته. والواقع أن الهجمات هي من فعل وطنيين عراقيين غاضبين من تدمير بلادهم ومن السيطرة الأميركية الثقيلة الوطء، ومحبطين أمام عجز الأميركان عن إعادة الخدمات الأساسية، وحريصين قبل كل شيء على أن يديروا شؤونهم بأيديهم، الأمر الذي ما زالت أميركا تتردد في الموافقة عليه رغم شعاراتها عن نشر الديموقراطية.

لا بد أن يكون للعرب دور في إعادة إعمار هذا البلد العربي الكبير، فلا أحد سواهم يمكنه أن يقوم بهذا الدور ولا أحد سواهم يجب أن يتولاه. فمن السهل جدا أن نتخيل انتشار جيش من مائة ألف جندي من مصر وسورية والأردن والسعودية والمغرب. فمصر مؤهلة لتولي القيادة العسكرية بدعم مالي ولوجستي من أميركا والاتحاد الأوروبي. وسوف يكون تواجد قوة عربية في العراق أكثر قبولا لدى السكان من القوات الأميركية والبريطانية، وأقدر على تولي الخدمات الأمنية الرئيسة أولا، وإعادة هيكلة الشرطة والأجهزة الأمنية (كما تفعل مصر والأردن حاليا في مساعدة الفلسطينيين)، ومن ثم إعادة الأمن والنظام في سائر أنحاء البلاد. أما إعادة البناء السياسي، فيجب أن يترك للعراقيين، ولهم وحدهم، في حين تتم إعادة البناء الاقتصادي تحت إشراف وإرشاد الأمم المتحدة وبأموال وخبرة تقدمها جميع الدول الصناعية الكبرى، لا أميركا وبريطانيا فحسب. وإذا ما تم تبني مثل هذا البرنامج، فيمكن عندئذ تفادي الأخطار والمشاكل الأخرى.

ربما حالت الصلافة الاستعمارية، والتخوف من تهمة التهرب، دون قبول واشنطن ولندن بمثل هذا «الحل العربي». لكن ليت العقلانية وحس المسؤولية يدفعانها للنظر جديا في هذه الفكرة. عندها تستطيع دول التحالف أن تدعي أن لها الفضل في تخليص العراق من ديكتاتور قاس دون أن تواجه تهمة الامبريالية. وكما تبدو عليه الأمور حاليا، فإن القوات الأميركية تواجه وضعا في العراق أصعب من حربها في فيتنام. فهنالك كان لها شركاء يحاربون إلى جانبها، وكان لهم دولة عميلة (فيتنام الجنوبية) وحكم محلي عميل وجيش تابع. أما في العراق، فلا يوجد شيء من ذلك. فقد دمروا الدولة ثم وجدوا أنفسهم معزولين ودون أي أصدقاء. ولعل وضعهم الآن يشبه وضع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولكن على نطاق أوسع. وقد بدأت الإشاعات تسري عن تصرفات أميركية وحشية في العراق تماثل ما تلجأ إليه إسرائيل من غارات قاتلة، واستخدام الجواسيس والمخبرين، والاعتقالات الجماعية والاستجوابات الخشنة، وما إلى ذلك من تصرفات من شأنها إفساد المحتل الأميركي والشعب العراقي المحتل. ولقد صرح أحد رجال الدين العراقيين هذا الأسبوع بأن الأميركيين حين يعتقلون شخصا ما «يغطون رأسه بكيس ويكبلون يديه ويلقون به على الأرض لمدة ساعتين تحت الشمس اللاهبة». وهذا ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين، وهو حتما ليس بالأمر الذي يدفع العراقيين إلى قبول الحكم الأميركي أو احترامه.

ولم يعد العرب اليوم يطيقون أي تجربة استعمارية جديدة، كما أن العراق وهو الذي يعتبر من أكثر الدول العربية تقدما، هو آخر من يمكن أن يقبل احتلالا أجنبيا طويل المدى. حتى الأفراد والتكتلات التي رحبت بسقوط صدام حسين، بدأت تفقد الصبر أمام التباطؤ الأميركي في تسليم الحكم إلى إدارة عراقية مؤقتة.

إن على واشنطن ولندن أن تبدأ مفاوضات فورية مع الدول العربية الرئيسة ومع أمين عام الجامعة العربية من أجل وضع مسؤولية العراق في أيد عربية. وسوف تظهر فوائد ذلك فورا بالنسبة لجميع الأطراف. فيتوقف قتل وجرح الجنود الأميركيين والبريطانيين وتنطلق طاقات عراقية هائلة للعمل على إعادة بناء بلادها. بذلك تنتهي الخلافات العربية حول الحرب كما تنتهي الخلافات بين أميركا والدول الأوروبية الكبرى. ويشعر العرب جميعا باسترداد كرامتهم بينما يدرك الأميركيون بأن سمعتهم وسلطتهم قد تعززتا بعد زوال قلقهم من الإرهاب ومن موجة العداء لأميركا السائدة حاليا.

وهكذا فإن السبيل الوحيد لإعادة الشعور بالأمن للقوات الأميركية وكذلك للمواطنين وللمصالح هو في وضع حد للمشاريع الإمبراطورية في العراق، وفي العمل الملح على إيجاد حل عادل للنزاع العربي الإسرائيلي. فعليهم أن يتذكروا بأنه كلما طال بقاؤهم في العراق أصبح خروجهم منه بشرف وكرامة أصعب بكثير.

* كاتب بريطاني خبير في الشؤون العربية.

كيفيات العمل لإنجاح "خريطة الطريق"

■ أبلغ رسالة بعثها الفلسطينيون، سلطة وفصائل، ان الفلسطينيين لن يذبحوا بعضهم، فهذه خطوط حمراء، ولذلك تم توحيد القرار الفلسطيني عند وقف النار وتمكين السلطة الفلسطينية من التصرف ككحومة باسم الشعب من أجل قيام الدولة المستقلة. القرار حكيم وتزداد حكمته في صوغ مرحلة «باء» في الاستراتيجية الفلسطينية في حال قضى التطرف الاسرائيلي، أو الفلسطيني، على طموحات خطة الطريق الى دولة فلسطينية، اثناء الثلاثة اشهر الأولية في اتفاق وقف النار. مرحلة «باء» يجب ان تطلق نوعاً جديداً من المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي. من مقاومة مدنية غير مسلحة الى عصيان جبار يقزم الاحتلال وحكومته ويقلب الطاولة على التطرف الاسرائيلي والاميركي المتمثل في المحافظين الجدد. فرهان هؤلاء هو على ارهاب فلسطيني من فصائل فالتة يؤدي الى انقلاب الرئيس الاميركي جورج بوش على التزامه وتعهده برؤية الدولتين، اذا تبعه انهيار لوحدة القرار الفلسطيني بوقف النار. وهذا ما يجب ألا يحصل.

ضروري للفلسطينيين ان يدركوا ان في أياديهم الآن مفاتيح مهمة الى صنع السياسة الاميركية. بوسعهم إلحاق بعض الهزيمة، بل الهزيمة، بطموحات تطرف اسرائيل والمحافظين الاميركيين الجدد، اذا ما سحبوا الذرائع وتبنوا استراتيجية واعية تمكن بوش من تنفيذ تعهداته. مواقف بوش مهمة، انما اهميتها تزداد عند التدقيق في ابعاد تأثيرها على القاعدة الشعبية الاميركية، سيما المحافظين المسيحيين منها، اذ في وسعه نقلهم معه الى علاقة جديدة ومنظور جديد نحو الفلسطينيين والنزاع العربي – الاسرائيلي. فتعهده والتزامه الشخصي بانجاح رؤية قيام دولة فلسطين الى جانب اسرائيل اصبح رأسمالاً قيماً في نظر اكثرية القيادات العربية و«الرباعية» التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، الى جانب الولايات المتحدة. لذلك فإن جزءاً كبيراً من الاستثمار في «خريطة الطريق» عائد الى الرأسمال الذي يمثله بوش.

هناك شكوك ومخاوف من انقطاع استمرارية التزام الرئيس الاميركي، سيما مع حلول الانتخابات. ورهان المحافظين الجدد هو تماماً على انحسار اهتمام بوش بالرؤية والخريطة بعدما تحقق شيئاً ما في الطريق اليهما.

وتوجد مبررات للشكوك، بعضها له علاقة بسجل بوش، وبعضها ذو علاقة بتاريخ عمليات السلام في الملف العربي – الاسرائيلي. فليس سهلاً الثقة الكاملة بالرئيس الاميركي سيما بعدما حدث على أيادي المحافظين الجدد، وبالذات في ما يتعلق بالملف الفلسطيني – الاسرائيلي.

ذلك انه في نيسان (ابريل) عام ٢٠٠٢ أدلى جورج بوش بخطاب وضع اسس حل النزاع العربي – الاسرائيلي بشمولية مشجعة، وأوضح ان الدولة الفلسطينية ستقوم مكان احتلال عام ١٩٦٧. وكان ذلك الخطاب نقطة تحول نوعية في السياسة الاميركية نحو المنطقة وحمل في طياته وعوداً عادلة ومدهشة.

بعضنا، وصاحبة هذه الزاوية، استثمر غالياً في خطاب نيسان (ابريل)، الى حين نجاح المحافظين الجدد وموجدي الاعذار للتطرف الاسرائيلي في قلب المقاييس والتأثير جذرياً في صنع السياسة الأميركية. فجاء خطاب حزيران (يونيو) ليمثل دفناً رسمياً لخطاب نيسان. وكان هذا مثالا على قدرة التنظيم والمشاركة الفعلية واللوبي في اخذ سياسة اميركية معلنة وتحويلها الى سياسة مختلفة جذرياً في غضون ثلاثة اشهر.

الآن، يعود خطاب نيسان الى الساحة خلسة، ويجب ان يعود جوهراً في المحادثات. فهو جزء من السجل الذي تمت إطاحته. انما جوهره ما زال بالغ الأهمية، وأهميته تتعلق بشكل الدولة الفلسطينية وحدودها في الرؤية. ذلك الخطاب تحدث عن دولة فلسطينية تحل محل الاحتلال. وذلك الخطاب يشكل أقرب التزام اميركي بدولة فلسطينية على البقعة التي احتلت عام ١٩٦٧. انه خطاب، شأنه شأن خطاب ٢٤ حزيران، ويجب احياؤه. والهدف ليس مجرد المزايدة وانما الاحتراس، فبدلاً من التقدم بطروحات جديدة قد تبدو اقحاماً غير مرتقب على المحادثات، توجد وثيقة اميركية علنية يمكن الاستعانة بها في وجه محاولات اختصار الدولة الفلسطينية الى ما قد يريده رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون.

فشارون لن يسلم إلا بقدر ما يفرض عليه الرئيس الاميركي، مباشرة أو غير مباشرة. هي ذي خلاصة المعادلة. فهو لم يستيقظ فجر يوم ليكتشف في نفسه وحياً، وهو في حاجة للضغط الاميركي حتى وان كان ضمناً قد توصل الى اقتناع بضرورة سيرة بديلة له عن سيرة القتل والدمار. وحتى لو كان في ذهنه خلاص اسرائيل من التدهور، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمصيري، فإن شارون في حاجة الى بوش لدفعه وهو في حاجة اليه غطاء ضرورياً في السياسة الاسرائيلية الداخلية. وبوش يدرك ذلك. انما لن يتمكن من الضغط على شارون ما لم يكن الفلسطينيون ذخيرة له، سيما في المرحلة الانتخابية. فهو لن يكون قادراً على مقاومة ضغوط المتطرفين واتهامهم له بالازدواجية اذا ما غض النظر عن عمليات ارهابية فلسطينية، سيما وان اساس وحيوية الدعم له انه استطاع الانتقام من الارهاب وتكفل بهزمه.

هناك تكافؤ اخلاقي بين تطرف وارهاب الفصائل الفلسطينية للاسرائيليين المدنيين وبين تطرف وارهاب الحكومة الاسرائيلية للمدنيين الفلسطينيين. هناك تكافؤ لكنه مرفوض قطعاً اميركياً، وهناك نفي له ليس فقط في القطاع الحكومي الاميركي وانما على الصعيد الشعبي والاعلامي نتيجة لوبي منظم حرص على ذلك. لهذا فإن طرح معادلة التكافؤ ضروري انما ما يعززه هو القرار الفلسطيني الحكيم بفضح الجانب الاسرائيلي بالتوازي مع تحول المقاومة الفلسطينية مقاومة مدنية.

وهذا ينقلنا الى الحديث عن تفكيك البنية التحتية وتسريح الفصائل الفلسطينية مما تتحدث عنه الحكومتان الاميركية والاسرائيلية.

الحكومة الاسرائيلية، بالطبع، تحلم بتفكيك البنية التحتية لكل مقاومة فلسطينية وليس فقط للفصائل التي حركت الانتفاضة ودخلت حرباً مع اسرائيل يجوز تسميتها حرب الارهاب لأن الطرفين مارسا فيها الارهاب، كل بطريقته. والاسرائيليون، بأكثريتهم أو اقليتهم، يودون لو تتطور الحروب الفلسطينية – الفلسطينية الى حمام دم يزيل الفلسطينيين بوصفهم «عثرة» في طريق الطمع والتسلط والعنجهية والتوسعية الاسرائيلية.

الإدارة الاميركية ليست على الصفحة ذاتها للمتطرفين في الحكومة الارائيلية. فهي لا تريد حمام دم بين الفلسطينيين. وهي تعي ان حكومة محمود عباس غير راغبة وغير قادرة على تفكيك منظمات مثل حماس. لذلك، فهي لا تتوقع تفكيك حماس أو تسريحها فوراً.

ما تأمل به هو ان تتمكن السلطة الفلسطينية من ملء فراغ أملته حماس في حياة الشعب الفلسطيني. تأمل بأن تتمكن السلطة الفلسطينية من ان تصبح حقاً سلطة فاعلة تمسك القوانين وتزيل الفساد وتلتزم المؤسسات وتبني المستشفيات وتشيد المدارس وترعى الأيتام وتتسلم مهام الأمن في الساحة الفلسطينية.

فإذا تمكنت السلطة الفلسطينية من القيام بهذه المهام لتحوّل إليها، بدلاً من «حماس»، دعم وثقة القاعدة الشعبية، فهذا في رأي الإدارة الأميركية كما غيرها، شكل من أشكال تفكيك «حماس» كمنظمة بديلة عن السلطة الفلسطينية. موافقة المنظمات الفلسطينية على وقف النار ودعم قرارات السلطة الفلسطينية مرهونة بنجاح السلطة الفلسطينية. ونجاح السلطة الفلسطينية مرهون بشراكة الفصائل الفلسطينية معها. هذه ليست بالضرورة حلقة مفرغة، وإنما مرحلة حكيمة في العلاقة الفلسطينية – الفلسطينية انطلقت من توحيد القرار الفلسطيني في هذا المنعطف.

هذه الوحدة قد تكون تكتيكاً عابراً أو استراتيجية بعيدة الأهداف، وهذا يعتمد على توصل الفلسطينيين كافة إلى قرار بدعم حل قيام دولتين، فلسطين وإسرائيل، مما يعني تحولاً جذرياً في عمق بعض الفصائل والقاعدة الشعبية الموالية لها بالقبول بإسرائيل.

في هذه الحالة، لا بد أن تعتمد الاستراتيجية الفلسطينية على شراكة ذات نوعية جديدة مع الولايات المتحدة وتقوم بكل ما من شأنه احباط أجندة المتطرفين الذين يتمنون عودة العمليات الانتحارية وانهيار وحدة الموقف الفلسطيني. ذلك أن تنفيذ عمليات انتحارية تؤدي إلى قتل عدد كبير من المدنيين الإسرائيليين، سيشكل مشكلة ضخمة للرئيس الأميركي، لا سيما إذا كان في الإمكان منعها أصلاً. فالمطلوب هو بذل الجهد مئة في المئة، والحسابات الواقعية تتوقع محاولات هنا وهناك لفصائل فالتة. إنما الإدارة الأميركية لا تريد العمل على أساس «بطاقة تسجيل اصابات» وهي تتوقع عملية بناء الثقة وبناء السلام على أن تكون طويلة.

جزء من هذه العملية، إلى جانب الخطوات التي وضعتها «خريطة الطريق» ضمن اطر زمنية على إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتخاذها بالتوازي، يتعلق بحائط الفصل الذي بدأت الحكومة الإسرائيلية بتشييده.

الإدارة الأميركية أبلغت ارييل شارون ان هذا الحائط يتنافى مع مبدأ قيام دولتين جنباً إلى جنب على رغم قوله انه لا يشكل حكماً مسبقاً على حدود الدولتين. شارون لن يهدم الآن ما تم تشييده من الحائط، بل يريد المضي بالبناء. ما تتوقعه الإدارة الأميركية هو الابطاء الشديد في بناء الحائط، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زواله، إنما الابطاء سيأتي في الأفعال من دون الاعتراف الإسرائيلي العلني بها. إذ طالما هناك أفعال إسرائيلية أو فلسطينية، فالإدارة الأميركية أقل اهتماماً وأكثر تفهماً لغياب الاعتراف بالأفعال أو الإعلان عنها.

مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول، وهما الفريق الذي عيّنه جورج دبليو بوش لمساعدة الطرفين على بدء تنفيذ «خريطة الطريق» ومراقبة التنفيذ، يريدان النتائج الملموسة وأولها الشق الأمني لإسرائيل وشق قيام حكومة فلسطينية متمكنة تعمل بشفافية. رسالتهما إلى الطرفين تنطلق من تشجيعهما على الكف عن التركيز على ما هو مطلوب من الطرف الآخر وبدء تركيز كل طرف على المطلوب منه. المشكلة الرئيسية تبقى مشكلة الثقة والشكوك التي لا تنحصر في الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإنما تطال أيضاً الإدارة الأميركية.

الرئيس جورج بوش تفهم هذه الشكوك أثناء حديثه إلى «الحياة» قبل أربعة أسابيع، وأصر على أن في استطاعته الضغط على الطرف الإسرائيلي حتى أثناء حملة انتخابية، وتعهد بالتزامه القاطع بانجاح «خريطة الطريق» إلى قيام فلسطين إلى جانب إسرائيل. حتى الآن، حسناً فعل، والمؤشرات تفيد باستمرارية الالتزام.

ما من شأنه أن يساعد في دفع التطورات إلى المزيد من الايجابية هو بروز موقف للرئيس الأميركي يبدد الشكوك بأن هذه مجرد عملية ذات بداية. فالمطلوب تعريف النهاية بصورة أوضح والتعهد بعدم انحسار الاهتمام والالتزام. وهذا موجود في المواقف الأميركية التي تحدثت عن قيام دولة فلسطين مكان الاحتلال عام ١٩٦٧.

هكذا يتم الزام الجميع، فلسطينيين وإسرائيليين وأميركيين، بهدف واضح في «خريطة الطريق»، إنما يتطلب ابرازه علناً لاحياء بعض الثقة والتفاؤل في بقعة اعتادت التشاؤم والتشكيك.

راغدة درغام – نيويورك

التصويت "الكوني" في الانتخابات الأميركية

■ باتت الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي ستجرى في العام ٢٠٠٤ وبداية حملتها نهاية الخريف المقبل، تدخل في حسابات أصغر مقاتل في أفغانستان أو العراق، وأكبر زعيم في أوروبا ودول الغرب على السواء.

وهذا ما دفع توماس فريدمان الى ان يكتب في «نيويورك تايمز» قبل زهاء شهر، أن أحد أسباب «الهجوم» على أميركا ان مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتزامنها مع ثورة الانترنت والتكنولوجيا في الولايات المتحدة، وتوسع اقتصاد السوق الحرة، والعولمة، جعلت تأثير هذه الدولة العظمى في حياة الشعوب الأخرى هائلاً وحتمياً، الى درجة انه بات يفوق دور حكومات هذه الشعوب في دولها. وهو ما دفع الحركات السياسية، بل بعض حكام هذه الدول الى السعي إلى التأثير داخل أميركا نفسها...

ومن الطبيعي في هذه الحال ان يسعى هؤلاء الى التأثير في الانتخابات الرئاسية الأميركية بطريقة غير مباشرة، وأن يكون لهم «صوت» في صندوق الاقتراع، سياسياً، بهذه الطريقة أو تلك، ما دامت الادارة في واشنطن وتوجهاتها وخططها ستؤثر في حياتهم على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وليس من المبالغة القول ان الحملة الانتخابية الرئاسية المقبلة، تدخل في حسابات التهدئة في فلسطين، وفي حسابات تصعيد القوى التي ترعى العمليات ضد الاحتلال الأميركي في العراق، للمقاومة التي تشنها في وجه الجنود الأميركيين، آملة بارتفاع عدد القتلى منهم مع اقتراب هذه الانتخابات. ومثل أن ما يجري في افغانستان من تزايد هجمات على الأميركيين والسلطة التي يدعمون، يدخل في حساب التأثير في الانتخابات الرئاسية الأميركية، فإن التكهنات في مدى صمود الهدنة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، أو انهيارها تربط الأمر باقتراب موعد الحملة الانتخابية. ولا شك في ان اسرائيل هي الأقدر على التأثير فيها، ليس فقط بسبب أصوات اللوبي اليهودي في ولايات كبرى، بل بسبب قدراتها العسكرية والسياسية التي تسمح لها بالتحكم بمجريات أحداث، يمكن ان تلقي بثقلها على الحملة الانتخابية في الداخل الأميركي.

ولولا الادراك العميق في واشنطن لحقيقة ان العالم برمته سيسعى الى «الاقتراع» في الانتخابات المقبلة، لما شهدنا هذا الاصرار لدى إدارة الرئيس جورج بوش على الحؤول دون فشل أي من خطواته «الامبراطورية» في العالم، في مرحلة ما بعد اعتداءات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، من اسقاط نظام «طالبان» في افغانستان، الى اطلاق يد اسرائيل في فلسطين، وانتهاء باحتلال العراق. وآخر مظاهر التصميم على الحؤول دون الفشل تأكيد بوش ليل الثلثاء الماضي ان بلاده ستواصل الهجوم على القوى التي تعمل لـ«حملنا على مغادرة العراق». انه الاحساس العميق بأن ثمة من يسعى الى افشاله لضرب رصيده في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وهذا الاحساس اطلق نقاشاً في الأوساط السياسية المحيطة بادارة بوش، في الحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي لأميركا في ادارة مرحلة ما بعد الانتصارات التي حققتها في افغانستان وفلسطين والعراق، بحجة ان سقوط أميركا في هذه المناطق سيكون «كارثياً» ليس عليها فقط، بل حتى على حلفائها الأوروبيين الذين عارضوا حربها على العراق... وهو نقاش يهدف الى حمل هذه الدول على الاقلاع عن سياسة انتظار اصابة واشنطن بـ«جرح مؤلم» نتيجة تفردها بقيادة العالم، ويهدف الى العودة الى نوع من التعددية الدولية التي تأخذ الواقع في الاعتبار، وتسلم بأرجحية الدولة العظمى.

كل ما ترمي اليه القوى الدولية الكبرى، في ظل هذا النقاش الدائر في واشنطن في إمكان العودة الى شيء من التعددية، هو ان يكون لها «صوت» في طريقة استخدام القوة الأميركية الراجحة بلا منازع، بينما هناك من يسعى في ادارة بوش، من المحافظين الجدد المتشددين، الى مضاعفة هذه القوة الهائلة الى درجة خيالية لم نشهدها الا في الأفلام السينمائية وألعاب الكومبيوتر للمراهقين، عن حروب الفضاء الكونية.

وإذا واصل البنتاغون تطوير مشاريع مثل «فالكون» و«داربا» و«كاف» التي تسمح لأميركا باطلاق صواريخ وقنابل تدميرية من أراضيها الى أي مكان في العالم، بسرعة تفوق سرعة الصوت عشر مرات (ينتظر ان يتدرج تحولها الى حقائق بين ٢٠٠٦ و٢٠٢٥)، فإن هذا يعني أن ثمة من يأبى في واشنطن ان يكون لأي كان صوت مؤثر في تقييد استخدام القوة الأميركية.

وليد شقير

سرقة الأراضي في ظل الهدنة

■ هل من جدوى لعملية السلام الحالية المسماة «خريطة الطريق» بالنسبة الى الفلسطينيين اذا كانت اسرائيل لن تبقي للدولة الفلسطينية المنشودة التي تنص «الخريطة» على قيامها اي اراضٍ فلسطينية، باستثناء اراضي المدن الرئيسية التي تسد المستوطنات اليهودية المستمرة في التوسعٍ آفاقها في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

ربما جازف احد بالقول ان انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من هذه المدن مكسب سيتحقق بفضل الهدنة التي اعلنها الفلسطينيون لثلاثة اشهر. لكن النظر الى ما تفعله حكومة اريل شارون منذ وصولها الى السلطة يثبت انها لا تريد سلاماً مع الشعب الفلسطيني وإنما تسعى الى ضمان استسلامه بتواطؤ اميركي متستر وراء كلام منمق عن حياة مستقبلية افضل للفلسطينيين، إن هم «فككوا التنظيمات الارهابية»! اي اذا اوقفوا مقاومتهم للاحتلال غير القانوني الذي تسلحه اميركا وتموله وتوفر له الغطاء السياسي. والملاحظ ان اسرائيل واصلت، على رغم اعلان الفلسطينيين الهدنة، ارتكاب جرائم حرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة، اذ لم تجمد نشاطاتها الاستيطانية ولم توقف نهبها اراضي الفلسطينيين أو هدمها بيوتهم، ولم تكف عن سد الطرق امام حركتهم بين مدنهم وقراهم. كما واصلت اغتيالاتها امس في مخيم بلاطة للاجئين وليل الاربعاء في قلقيلية واستشهد في الاعتداءين ناشطان من «كتائب شهداء الاقصى» التابعة لحركة «فتح». وأمس أعادت قوات الاحتلال اغلاق الطريق الشمالي – الجنوبي، صلاح الدين، في قطاع غزة.

لكن اخطر انتهاك للقوانين والمواثيق الدولية وقرارات الامم المتحدة من جانب اسرائيل، تحديداً في عهد حكومة شارون، يتمثل في قيامها ببناء جدار الفصل الذي تدعي ان الغرض منه امني بينما هي تعمد الى مصادرة آلاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية الخصبة المتاخمة لمساره. وعندما أثارت مستشارة بوش لشؤون الامن القومي كوندوليزا رايس مع شارون مسألة الجدار بطلب من الحكومة الفلسطينية، اكد انه غير مستعد للتراجع عن بنائه «حتى إن كان ذلك سيسبب خلافاً مع واشنطن»! وتمتد اطماع اسرائيل التوسعية الى محيط مدينة القدس وغور نهر الاردن الذي تريد سرقة اراضيه.

كتب النائب العربي في البرلمان الاسرائيلي الدكتور عزمي بشارة في مقال له نشرته «الحياة» امس تحت عنوان «الجدار: معناه وخطره وضرورة مقاومته الماسة» ان جدار الفصل العنصري الذي تقيمه اسرائيل بارتفاع ثمانية امتار ليفصلها عن غالبية فلسطيني الضفة الغربية، الحق اضراراً بـ ٦٧ مجمعا سكنياً فلسطينياً صودرت اراضيها اوخربت، ومن بينها ١٥ قرية فصلت عن اراضيها الزراعية التي بقيت غرب الجدار.

وسنجد كلما اقتربنا من نهاية العام ٢٠٠٥ ، الموعد المفترض لقيام الدولة الفلسطينية «المستقلة»، ان مساحة هذه الدولة الموعودة تضمر بقدر ما تتسع على حسابها رقعة اسرائيل، جارتها التي يفترض ان تعيش الى جانبها في امن وسلام.

هل رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس موضوعي بقوله ان الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين سياسي ولا يحل بالقوة وانما بالوسائل السياسية، خصوصاً اذا كانت اميركا متعامية عما يفعله شارون؟ وهل يعامل الاسرائيليون الفلسطينيين بالسياسة والديبلوماسية ام بالجرافات الثقيلة والدبابات وطائرات «اف ١٦» ومروحيات «اباتشي» الاميركية ليكملوا اقامة «اسرائيل الكبرى»؟

ماهر عثمان

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan

رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر

المدير العام: روبير جريديني

■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف : ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٠٣-٨٤٣٤١٠٠
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠٠/١ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزي